السكرتارية العامة للحكومة

اجتماعات : ٢

محضر

اجتماع السيد الرئيس

والسادة الوزراء

في ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٦١

اكتوبر سنة ١٩٦١

محضـــــــــــــــر

اجتماع السيد رئيس الجمهورية العربية المتحـــــدة

بهيئـــة الـــوزارة

يوم الأربعـــاء ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦١

اجتمعت هيئة وزارة الجمهورية العربية المتحدة برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية و بحضور السادة نواب الرئيس والـــــوزراء ونواب الوزراء بالقصر الجمهورى بالقبة فى الساعة السابعة والربع مـــــــن مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وقد اعتذر عن عدم الحضور السيد الدكتور عبد المنعم القيسونـــــى لمرضـــــه .

وقام بأعمال السكرتارية السيد ــ عبد السلام بدوى سكرتير عـــــام حكومة الجمهورية العربية المتحـــدة .

السيد الرئيس : لا يوجد جدول أعمال لجلسة اليوم .. وانما سنخصصها لبحث الموضوعات العامة دون الدخول فى تفصيلات تتعلق بالوزارات .. لأننا سنبحثها فى جلسة أخرى .. وليبدأ السيد عبد الوهاب البشرى الكلام .

السيد عبد الوهاب البشرى : اذا سمحتم لى يا سيادة الرئيس .. فانى سأتكلم عن عملية التوجيه القومى .. لأنها — فى رأيى — أهم ما يشغل أذهاننا فى الوقت الحاضر .. وقد سبق أن تكلمت عن هذه النقطة بشىء من الاجمال فى الجلسة السابقة .. ولكنى أعتقد أن هذه العملية فى حاجة الى تركيز فى الدراسة .

اننا اذا نظرنا الى المجتمع عموما نجد أنه ينقسم الى : مجتمع صناعى يضم عددا كبيرا من العمال .. ومجتمع زراعى .. و مجتمعات أخرى لا تجمعها رابطة .. وخبرتى بالمجتمع الصناعى أكثر من خبرتى بالمجتمع الزراعى والمجتمعات الأخرى .. فاسمحوا لى أن أركز حديثى على المجتمع الصناعى .

ان عدد العمال الذين يشتغلون فى الصناعة يبلغ حوالى مليون عامل .. وطبيعة العمل فى الصناعة تجعل عددا كبيرا من هؤلاء العمال يتركز فى منطقة واحدة .. فاذا انتشرت اشاعة ما .. فانها تسرى فى كل هذه المنطقة بين هذا العدد الكبير .. فيكون تأثيرها أخطر .. وهذا يحتم علينا أن نهتم بالمجتمع الصناعى .. الأمر الذى حرا بنا الى الاهتمام بهذا الموضوع بحيث أصبح القائمون على الصناعة يولونه من العناية ما هو جدير به .. مع توفير الادارة الصناعية الرشيدة .. وكلنا نعلم أنه من الواجبات الأساسية للادارة أن تهتم بالعامل — كفرد — وتكفل له حالة من الاستقرار والرضاء النفسى .. هذا من الناحية النظرية .. ولكن فى التطبيق العملى لا أظن أننا قد وصلنا الى هذه المرحلة الناميـة .

اننا لا زلنا فى مرحلة الاهتمام بالآلة والمعدات والانتاج .. أما الناحية النفسية للعامل والبحث عما يدور فى خاطره وتوفير الوسائل التى تكفل له الشعور بالرضى .. كل ذلك لم نصل الى مرحلة الاهتمام به .. و هذا ليس نقصا فينا .. لأن بلادا كثيرة من التى سبقتنا فى الصناعة لا زالت بعيدة عن هذه المرحلة ولم تصل

اليها بعد ٠٠ وأنا أعتقد أن هذه النقطة هى التى يجب أن نركز عليها تركيزا فعالا ٠

وقد أشرت فى الجلسة السابقة الى أن هناك خطوة حميدة قد تمت ٠٠ وهى خطوة انشاء معهد للادارة العليا ٠٠ ولكن يجب الا نقصر اهتمامنا على الادارة العليا فقط ٠٠ بل يجب الاهتمام أيضا بالادارة المتوسطة ٠٠ فاذا ركزنا هذه العملية — كما هو الحال فى وزارة الصناعة — على المديرين والمديرين المساعدين والمشرفين فاننا نكون قد حققنا نجاحا كبيرا جدا فى ناحية الادارة والذى يجب أن نعنى به الآن هو اهتمامنا بالناحية " الانسانية "٠٠ اذ يجب أن يكون الفرد راضيا عن عمله ٠٠ راضيا عن البيئة التى يعمل فيها ٠٠ ويجب أن تكون العلاقة بينه وبين رؤسائه مفتوحة ٠٠ فكما أن الكبير يعطى تعليمات للصغير ٠٠ يجب أيضا أن نمكن الصغير من ايصال رغباته للكبير ٠٠ ولابد من اختيار من يشغلون الوظائف الرئيسية بحيث تكون لهم صفات ممتازة ٠

فاذا حققنا ذلك ٠٠ أعتقد أننا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا فى عملية التوجيه المعنوى للفرد بأن أوجدنا عنده رغبة فى العمل بنفس راضية ٠٠ وأعطيناه مناعة ضد الاشاعات ٠٠ ومن وجهة نظرى الخاصة أعتقد أننا لم نصل بعد الى حالة من النمو بحيث نقدر النواحى النفسية للعامل حق قدرها فى المنشئات الصناعية ٠٠ وهذا القول قد يكون عرضة للمناقشة ٠٠ ويجوز أن بعض المصالح أو الشركات قد وصلت فعلا الى هذا المستوى ٠٠ ولكن المسألة مازالت ينقصها أشياء تخرج عن نطاق المحيط العمالى ٠٠ فهناك ظواهر كثيرة تحدث فى العالم وتؤثر على الجميع ٠٠ ونحن غير منعزلين عن العالم ٠٠ فيجب اذن أن يكون العامل على وعى بما يحدث فى هذا العالم ٠٠ ونحن اذا قمنا بواجبنا كمديرين مسئولين ٠٠ وكفلنا للعامل الرضاء النفسى فى محيط البيئة التى يعمل فيها والبيئة التى يعيش فيها — اذ أن بيئة المصنع ليست هى البيئة التى تؤثر عليه وحدها — فاننا نكون قد وصلنا الى المرحلة النامية التى ننشدها ٠

فلا بد اذن أن يكون هناك جهاز للتوجيه القومى ٠٠ أما كيف يعمل هذا الجهاز ٠٠ فانى لا أعرف ٠٠ ولكن كل ما أرجوه أن يكون هناك نوع من التوجيه عن طريق أخصائيين فى جميع نواحى العمل ٠٠ وهؤلاء الأخصائيون يبينون للمديرين

الطريق الصحيح الذى يجب أن يتبعوه ٠٠ ونتيجة تفاعل عمل الاخصائيين مع التلقين السليم للناس ايجاد نوع من المناعة ضد " الشوشرة " أو ضد العقائد الفكرية التى قد تمتد الى محيط العمال ٠

أما داخل المصنع فتكون المسئولية على عاتق المديرين ٠٠ ويجب أن ننمى مقدرة هؤلاء المديرين بالتدريب المتواصل ٠

هذه هى الصورة العامة كما أراها ٠

السيد ــ محمد على حافظ : أعتقد أن أى اصلاح اجتماعى أو توجيه قومى ينبغى أن يبدأ فى الجهاز الرسمى المنظم ٠٠ وهو الجهاز الحكومى ٠٠ باعتباره مرآة الدولة ٠٠ وعلى أساس أنه هو الذى يتعامل مع عامة الشعب ٠٠ فيجب اذن أن نصلح الجهاز الحكومى اصلاحا جذريا فى جميع القطاعات وفى جميع الاتجاهات وفى جميع نواحى الحياة كما جاء بتصريحات سيادتكم السابقة ٠٠ فنحن نجد أن الجهاز الحكومى مثقل برواسب الماضى ٠٠ فيه لا مبالاة وتكاسل ٠٠ ونحن لا نستطيع أن نقابل ذلك مقابلة جريئة وبشجاعة ٠٠ لأن العاطفة تتغلب علينا فى مثل هذه الأمور ٠٠ فلو أمكننا أن نتخلص من هذه الرواسب ٠٠ فان ذلك يساعدنا فى عمليات التوجيه التى يجب أن تتم فى حلقات تسلسلية تتدرج من رئيس المصلحة حتى القاعدة ٠

السيد ــ حسين ذو الفقار صبرى : اذا كنا سنتكلم عن التوجيه القومى ٠٠

السيد الرئيس : تكلم عن أى شىء تريده ٠

السيد ــ حسين ذو الفقار صبرى : ان هذا الموضوع هو أهم المواضيع كلها ٠٠ فيجب أن يكون هناك تنظيم شعبى سليم ٠٠ تنظيم سياسى يشعر فيه جميع الأفراد بأن الخطط والأفكار التى نسير عليها هى السبيل الوحيد والسبيل الأسلم الى حياة أفضل لكل فرد فى هذا المجتمع ٠

واذا جال فى خاطرنا أن ذلك يتأتى بأن نبث الوعى القومى عن طريق الاتصال بالجماهير فى جميع مناطق الدولة ونشرح لها هذه المواضيع .. فانى أعتقد أن ذلك غير كاف .. فمثلا .. فى وزارة التربية والتعليم وفى التعليم العالى معروف أن المحاضرات فى العلوم النظرية لا تكفى .. وانما لا بد من ممارسة العمل .

ومن رأيى أن أى عمل يقصد به رفع مستوى هذا الشعب لا بد أن يكون قائما على التعاون بين الأجهزة الحكومية المسئولة وبين الشعب .. ان أحوال القرن الحالى تستدعى تركيز سلطة كبيرة فى الاداة الحكومية .. ولكنا اذا تركنا التنفيذ كله مركزا فى العاصمة وفى الأجهزة الرئيسية للادارة الحكومية .. فان ذلك يؤدى الى أن تصبح الأمور مجرد أوراق تنتقل الى موظفين لينظروها .. وهذه الأوراق لا تعطى صورة حقيقية لما يشعر به الشعب وما يواجهه من مشاكل لأنها تختلف باختلاف الأشخاص واختلاف المناطق .. وأنا أرى أن هناك تباعدا بين السلطة الحكومية وبين الأجهزة التى تقوم باجراءات التطبيق العملى .. والادارات المحلية والأجهزة الموجودة فى المحافظات عند معالجتها للأمور تتعثر لأنها تخلق عواصم صغيرة مماثلة للعاصمة الكبيرة .. لهذا .. لا بد أن تتعاون هذه الأجهزة مع التنظيم الشعبى .. والتنظيم الشعبى لا بد أن يضم أناسا يمثلون كل طبقة بمشاكلها .. فمثلا العمال الزراعيون الموجودون فى منطقة ما وعمال التراحيل وغيرهم .. كل طبقة من هؤلاء لا بد أن يضم التنظيم الشعبى أناسا منهم على أن تكون لهم القدرة على التوجه الى الأجهزة الحكومية الموجودة فى المنطقة لحل مشاكل طبقته التى يمثلها .. ولا بد أن يستمع الموظف الى هذا الشخص .

الى جانب هذا .. يجب أن يضم التنظيم الشعبى العناصر القيادية التى تستطيع أن تملأ الفراغ .. فمثلا .. العمال لا يعيشون فى المصنع طول الوقت لأن لهم دوائر اجتماعية خاصة بهم .. وهذه الدوائر هى التى يجب أن تضم العناصر القيادية المدربة التى تملأ هذا الفراغ الذى يواجهه العامل بعد انتهاء عمله اليومى .. ومن واجبنا أن نوجد الطريقة أو الوسيلة التى تقضى على التباعد الموجود بين الأجهزة الحكومية والشعب .

أما فيما يتعلق بالأعمال التى نقوم بها .. فيجب أن يعرف الشعب أن جميع هذه الأعمال لمصلحته .. ولا بد أن نوجد مشاركة فعلية من الشعب فى هذه الأعمال

عن طريق تبادل الآراء المختلفة التى تساهم فى حل ما يقابل الشعب من صعوبات ومشاكل .. فهذه المشاركة تعطى الانسان شعورا بأن له قيمة فى المجتمع وأنه لا يعيش فقط " بلقمة العيش" .. وهذه عملية هامة جدا ولا مفر من السير فيها .

لا بد أن نقيم التنظيم الشعبى من طبقتين .. الأولى العناصر القيادية المنبثقة من داخل كل طبقة .. والثانية العناصر القيادية المؤمنة .. وفى الجلسة الماضية ذكر كلام بخصوص العناصر القيادية وضرورة أن تكون عناصر مؤمنة .. وأنا أوافق على ذلك .. فلا بد من أن تكون هذه العناصر مؤمنة .. وهى لا تكون كذلك الا اذا كانت فيها " الروح " الاشتراكية .

السيد ـ محمد النبوى المهندس : أعتقد أن التوجيه القومى يكون عن طريق تحسين الخدمات وتثقيف الشعب أثناء انتفاعه بهذه الخدمات .. فمثلا فى المستشفى .. بدلا من أن يترك المرضى واقفين فى " طابور " انتظارا لدورهم دون أن يعمل لهم شىء .. يجب أن يكون فى صالة الانتظار أحد هذه العناصر المؤمنة ـ كطبيب امتياز مثلا ـ لكى يبث فى المرضى الوعى كى يفهموا حقوقهم وواجباتهم .. هذا المثل يمكن تطبيقه فى جميع المصالح والجهات التى تؤدى الخدمة للجمهور .... وبذلك ينتشر الوعى ـ ولو تدريجيا ـ بين الشعب .. ولكن يشترط لذلك أن تؤدى الخدمات بأحسن طريقة حتى تكون هناك استجابة للتثقيف .. وهذا لا يعفى كل مواطن صالح ـ لديه قدر من الثقافة ـ من أن يبث هذه الثقافة فيمن يحتك بهم .. وهذه أيضا مسئولية تقع على عاتق من يقومون بعمل يتصل بالجماهير .

هذا الاقتراح ـ بالنسبة للقطاع العام ـ سيفيد الى حد كبير جدا ويشعر الناس بواجباتهم وحقوقهم وينشر بينهم الوعى .

السيد ـ محمد نجيب حشاد : سأتناول المجتمع الزراعى دون أن أدخل فى تفصيلات خاصة بوزارة الزراعة .. لا شك ان المجتمع الزراعى يكوّن الغالبية العظمى من السكان .. والى الآن لا زالت صلة المجتمع الزراعى بالجهاز الحكومى صلة ضعيفة ومحدودة .. فاذا أخذنا مثلا ممثلى الوزارات الذين يوجدون فى القرية ـ التى هى النواة أو الخلية للمجتمع الزراعى ـ نجد أن هناك أطباء فى القرى التى توجد

فيها وحدات مجمعة .. وفى أغلب القرى توجد مدارس بها مدرسون .. وفى القرى التى توجد بها جمعيات تعاونية يوجد أيضا موظف من وزارة الزراعة .. هذا عدا رجال الأمن و ممثلى الخزانة .. فى كل ذلك نجد أن الاتصال بين الحكومة والشعب يكون عن طريق هؤلاء الموظفين .. وأنا أريد أن أتناول شخصية الموظف الذى يوجد فى القرية .. و يهمنى أن أعطى هذا الموظف عناية كاملة .. ان من عينوا فى الوظائف كانوا من حملة الشهادات الزراعية الثانوية .. وقد عينوا دون اختيار لأن عدد المتقدمين لشغل الوظائف أقل من العدد المطلوب .. انما هذا الموظف بمجرد انتهائه من دراسته تسلم العمل وهو لا يعرف عنه كثيرا أو قليلا .. و فى نفس الوقت عند ما عين فى القرية أعتبر نفسه عين فى مكان أقل من زملائه الذين عينوا فى مدينة كبيرة كالقاهرة أو الاسكندرية .. مثل هذا الموظف أرى أن الدولة لا يمكن أن تعتمد عليه فى كثير من الأشياء بينما هو المنفذ لكل الخطة الزراعية التى تمارسها الدولة فى القطاع الصغير الذى يوجد هو فيه .. هذا الموظف لا يستطيع أن يكسب ثقة الناس .

هذا الكلام لا ينطبق على المجتمع الزراعى الموجود فى القرية فقط .. ولكن اذا انتقلنا الى المركز نجد أن الذى يقوم بالعمل فيه ويرأس الجهاز الموجود هو مفتش الزراعة .. و صلته بالأهالى تكاد تكون قليلة جدا .. حقيقة يوجد موظفون وتعليمات تصل الى آذان هؤلاء الموظفين .. انما النتيجة الفعلية أن التنفيذ يكون ناقصا جدا .. و ذلك لأن الموظفين يقومون بمجرد تبليغ هذه التعليمات و لا شىء أكثر من ذلك .. و فى كثير من الحالات لا يعرف الأهالى موظف وزارة الزراعة الخاص بالمركز و لا يرونه الا وقت تحرير المخالفات .. و هذا يوجد حالة من انعدام الثقة .

و أعتقد أنه يجب أن يدرب الموظف الصغير والكبير على السواء .. لأن التدريب له أهمية بالغة بالنسبة لكل موظف يعيش فى المجتمع الزراعى .. وعن طريق هذا الموظف يمكن أن أقوم بنشر الوعى القومى .. لأن التدريب جعل هذا الموظف يستطيع أن يكسب ثقة عدد كبير من أهل القرية .. و تلك هى الحلقة المفقودة .

ان المجتمع الزراعى فى حاجة الى عدد كبير من الخدمات .. و هذه الخدمات لا يمكن لجهاز واحد أن يؤديها .. ولكن لا يوجد تعاون كامل بين الأجهزة التابعة لمختلف الوزارات .. فأى خدمة يؤديها جهاز واحد للمجتمع الزراعى ستكون ناقصة ان لم تتعاون معه بقية الأجهزة الأخرى ..

واذا تناولنا الحركة التعاونية التى تشجعها الدولة والتى تعتبر أساسا من الأسس الثلاث لمجتمعنا .. فاننا نجد أن هذه الحركة لا زالت بطيئة فى سيرها وفى حاجة الى دفع مبنى على الايمان .. وهذا الايمان لا يمكن أن يتأتى الا من القاعدة .. ثم منها الى القمة .. فالقاعدة لا بد أن تؤمن بهذه العملية .. ولا يمكن أن تؤمن بهذه العملية الا اذا أشرف عليها أناس مخلصون يؤدون عملهم بالأمانة .. ويجب أن يشجع من يؤدى عمله بأمانة واخلاص .. ولا أقصد أن يشجعوا بتحسين المرتبات .. وانما عن طريق الجمعية التعاونية نفسها .. فلو أبدى مدير الجمعية أو أى شخص يتعاون معها من النشاط ما يكون له أثر واضح فى تحقيق أهداف الجمعية .. فلامانع من أن يكون له نصيب من الأرباح التى تحققها الجمعية .. وهذا مثل من الأمثلة التى تبين طريقة تشجيع مثل هذا الموظف .

فالمهم هو ايجاد الثقة فى الموظفين .. حتى يستطيعوا أن يؤدوا الكثير من الخدمات .. ولو قدمت الخدمات بانتظام وعلى وجه سليم بالنسبة للفلاح .. فأنا متأكد أن المجتمع الزراعى سيسير الى الأمام وبسرعة .. هذه كلمة عامة أردت أن أقولها فى هذا المقام .

السيد ــ فتحى الشرقاوى : اننى خالى الذهن عن موضوع الحديث .. وأعتقد أن الحديث فى مقام التخطيط اذا كان منزها عن الارتجال .. فانه يلقى قبولا أكثر .. لذلك كنت أعتقد أنه ستتاح لى فرصة الاعداد .. وقد تقدمت فى الجلسة الماضية بكلمة أبنت فيها عن رأيى بأمل أن تتاح لى فرصة الدراسة .

السيد الرئيس : ان الأمر لا يحتاج الى شىء من ذلك .. فكل الناس تتكلم فى هذه المرحلة التى نمر بها .. وقد يكون ما حدث أخيرا فى سوريا هو الذى جعل كل الناس تتكلم .. فهناك " موجة فلسفة " .. وكل شخص يتكلم .. وهذا شىء يبشر بالخير .. وأنا تأتينى خطابات كثيرة .. وكل شخص يقول رأيه فى الموضوع .. ومنذ شهرين أو ثلاثة شهور كنت أظن أن هناك سلبية .. ولكن الآن لا توجد هذه السلبية .. وهناك اهتمام بكل المواضيع .. ولو تكلمت أنا ارتجالا فاننى استطيع أن أتكلم لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات .. اذ هذا ليس تعليقا على تقرير حتى يحتاج

لدراسة واعداد .. ولكنه كلام .. كلام يبين كل ما يخطر على بالنا سواء من ناحية التنظيم الشعبى أو الجهاز الحكومى أو أى شيء آخر .. وكلنا تكلمنا فى مثل هذه الأمور سواء فى جلسات خاصة أو مع أصدقائنا .

السيد فتحى الشرقاوى : هناك كلام .. هذه حقيقة .. وأخص ما فى الكلام الذى كنت سأتكلم فيه .. اللفتة التى أشرتم اليها سيادتكم فى البيان الأخير .. وأنا أعتقد أن من وراء هذه اللفتة هدفا .. فقد قلتم سيادتكم فى ختام البيان أننا لسنا فى حاجة الى اجراءات ثورية ...

السيد الرئيس : لقد قلت أننا لسنا فى حاجة الى قوانين ثورية ولكننا فى حاجة الى عمل ثورى .

السيد فتحى الشرقاوى : نعم .. لقد قلتم سيادتكم هذه العبارة .. وأعتقد أن من ورائها هدفا هو اشاعة نوع من الطمأنينة .. وهى أحوج ما يحتاجه الحكم .. لأنها شرط أساسى حتى تسير العجلة .. ويجب أن ينجاب عن الناس شعور الألم .. وكل اصلاح يتولد عنه ألم ..

وأنا لى رأى فى مسألة توقيت الاجراءات الثورية .. فقد كنت أقول لعله من الأفضل أن ننتهى من تخطيط ملامح مجتمعنا الاشتراكى .. ورأس المال الخاص يجب أن يطمئن حتى ينشط كما يريد فى حدوده — بلا تحكم أو استغلال — دون أن يتوقع اقتحام القطاع العام عليه هذه الحدود .. وقلت ان من حقى أن أقول هذا الكلام فقد قال السيد الرئيس انه يرحب برأس المال .. وأعتقد أن أثر هذا القول ينعكس على الميزانية كالدعوة الى الاكتتاب فى رأس مال الشركات واقبال الكثيرين عليه ووضع حصيلة العمر كله فى أسهم ليضمنوا لأنفسهم مستوى معيشة أفضل .. لقد قلت أن من حقنا أن يطمئن الناس خصوصا وأن سيادة الرئيس قال فى أكثر من خطاب أن رأس المال لا بد أن يجد قطاعه مادام لا يسيطر ولا يستغل .. والذى أفهمه من ذلك أن رأس المال الخاص لا بد أن يطمئن الى أنه يمكنه أن ينشط .. وقد قلت أن أثر هذا لا بد أن ينعكس فى ميزانيتنا .

لقد فوجئنا بأن رأس المال الخاص " كاشش " .. فللقطاع العام كل يوم قفزات دون تحديد قطاع يقف عنده .. وهذا يحدث المـا .

ان اشارة السيد الرئيس فى بيانه الأخير توفر الطمأنينة اللازمة ووضع حـــد واضح للنـاس .

من الممكن أن يقال : ما الداعى لهذا الكلام ؟ .. وهل جد جديد يدعو للحديث ؟ ..

نعم .. هناك حديث للناس الآن .. هو الاجراءات التى أتخذت بغرض حراسة على أموال وكشوف نشرت بأسماء وبأرصدة .. اننى لا أفهم الغاية من النشر .. لقد ظهرت الكشوف فى يوم وفرضت الحراسة فى اليوم التالى .. لقد ضاعف هذا مـن شعور الناس بالألم .. وأحسوا أنهم فى طريقهم الى مواجهة اجراءات جديدة .. ان هذه الاجراءات هى الاجراءات الوحيدة التى جدت بعد البيان .. وأنـا استنتج أن الذى دعا الى ذلك أحد فرضين .. الفرض الأول هو أن هؤلاء النـاس الذين وضعت أموالهم تحت الحراسة أو قبض عليهم قد نشطوا نشاطا معينا .. ان كان الأمر كذلك .. فلا تعليق لى .. فقط نريد أن نعرف .. لأنه لا يوجد فـى البلد جهاز الا سيادة الرئيس ونوابه ووزرائه .. فمجلس الأمة غير موجود .. فـاذا كان الداعى هو نشاط هؤلاء القوم فلا تعليق لى الا بالاستفهـام ان أمكن ولم تكـن هناك سريـة .

أما اذا كان الاجراء الاحتياطى انفعالا بأحداث سوريا .. فلى تعليق عليه .. ففى رأيى أن ما حدث يمكن أن نحيله الى شىء من الخير .. وذلك عن طريـق الدراسة لنرى دواعى المقدمات والأسباب .. وعلى هديها نستطيع أن نستفيد مـن عبرتها .. وتعليقى على الفرض الثانى — فرض أن الاجراءات الأخيرة كانت نتيجة انفعال بما حدث فى سوريا — تعليقى أن أخشى ما أخشاه أن تكون هذه الاجـراءات قد شابها شىء من الارتجال نتيجة العاطفة .. لماذا أقول هذا الكلام ؟ .. انـنى أقوله لأنى علمت أن هناك كشوفا أعدت بأسماء معينة .. وهناك نشرات وزعت علـى البنوك للتحفظ على الأرصدة .. وفى اليوم الثانى عدلت هذه الكشوف باضافـة بعض أسماء ورفع البعض الآخر .

ان هذا التصرف وما تلاه من تحفظات فيه معنى الاجراءات الثورية التى يمكن أن تصطدم بعض الشىء مع بيان سيادة الرئيس .. وتأكدوا يا سيادة الرئيس أن الناس لا سبيل لهم ليتحسسوا ما سيحدث غدا .. ومن الواجب أن كل ما يستجد لا بد الا يصطدم أبدا بهذا البيان .

أعتقد أنه أشير فى هذا الاجراء الى تشكيل لجان .. وأنا أود — والأمر لكم — أو أرجو أن تشكل اللجان على نحو ظاهر للرأى العام .. وبقدر الامكان تعهد العملية الى أناس صالحين .

هذا هو حديث الناس فى الأوقات القليلة التى تسنى لى أن أتصل بهم فيها ..

أما ما جرى من حديث .. خاصة ما تعلق بالدعوة والتثقيف .. فكما قال الأخ النبوى المهندس حقيقة أن أفعل شىء فى النفس هو النموذج الحسن .. هذا حقيقى .. فاننا اذا أنفقنا المال والجهد سنين طويلة .. واذا خطبنا ووجهنا وأرشدنا .. كل ذلك لن يكون له تأثير .. ولكن فعل الموظف القائم على تنفيذ العملية الذى يلتزم تخطيطنا الديموقراطى الاشتراكى هو الذى له تأثير .. أريد أن أقول ان " الدعاة " يجب أن يكونوا بعيدين عن الصبغة الرسمية .. لأن الصبغة الرسمية لها أثر على السامع .. فيجب أن يكون الشخص الذى يقوم بالدعوة محايدا وبعيدا عن نواح معينة ليكون له أثر .. ومن الخير أيضا أن نبتعد عن العبارات أو الأحاديث التى تستعمل فيها عبارات أصبحت غير ذات موضوع .. مثل كلمة (الاقطاع) .. فيجب الا نسرف فى استعمال مثل هذه الكلمات لأن ما يعنينى هو أن يكون الشخص مواطنا صالحا فى المجتمع سواء كان يملك مائة فدان أو فدانا واحدا أو مستأجرا لا يملك .. فالتركيز على مثل هذه العبارات يوجد رواسب قد يكون لها أثر ضار .. اننا نريد مجتمعا مبنيا على المحبة .. وأنا رأيى أنه يجب أن يبتعد الدعاة عن هذه الأحاديث بقدر الامكان .

لقد قال سيادة الرئيس فى البيان الأخير بضرورة اذابة الفوارق بين الطبقات .. لقد ارتضت بعض الطبقات أن تتناول هذه العبارة فى رسم معين .. ونحن فى مجتمع نعلم جيدا ما يسوده من معتقدات .. وهو مجتمع ينفر من كلمة الشيوعية ... وأعتقد أن المسألة واضحة .. وفى رأيى أنها كانت اشارة مقصودة من سيادة الرئيس

عند ما قال بتوافر الفرصة الواحدة بين الطبقات .. هذا فى اعتقادى رسم لخط عريض .. وأنا أعتقد أنه فى مجال الدعاية والتثقيف يجب مراعاة هذه الأمور .

بعد هذا لى كلمة أخيرة .. وبصفة عامة أيضا .. نحن فى حالة "فراغ أجهزة" .. لا يوجد سوى سيادة الرئيس ونوابه ووزرائه .. ومهما قيل من أننا فى سبيل اعداد وتخطيط "التنظيم الشعبى" .. فان هذا لن يغنى أبدا عن المتنفس الطبيعى للناس .. حتى يشعر كل شخص — على حد تعبير الأخ حسين ذو الفقار صبرى — بأن له سهما .. لماذا أقول هذا الكلام ؟ .. أقوله لأن موضوع "مجلس الأمة" أيضا من المواضيع التى يتناولها حديث الناس .. فأيا كان الرأى الدستورى — ومن السهل الوصول الى رأى دستورى سليم — فان دستور سنة ١٩٥٦ نصوصه أضيق من أن تتسع للخطوات التى خطوناها .. اذن تكون العودة اليه أمرا خارج المناقشة .. اذن يتبقى الدستور المؤقت ومجلس الأمة الذى كان قائما .. ومن الممكن البت فى الوضع الدستورى لما جرى .. ولا شك أن سيادة الرئيس قد أعلن انقضاء الوحدة .. وأعلن أيضا بقاء الجمهورية العربية المتحدة .. وأرجو أن نبت فى المسألة الدستورية .. هل وجود مجلس الأمة يعوق الدفع الثورى أو لا يعوق ؟ .. اذا جاز لى أن أتكلم فى ذلك فانى أعتقد أنه لا يعوق .. فهو متنفس .. وهو له آثاره الكبيرة التى تؤمن بها سيادتكم .. فوجوده ممكن بشرط أن ينظم عن طريق الهيئة البرلمانية .. فى مجلس الأمة لو فهم الأعضاء أنهم يؤدون واجبا .. كان من الممكن أن يؤدوا الشىء الكثير عن طريق الهيئة البرلمانية التى تنظم النقاش .. تجتمع الهيئة البرلمانية وتناقش الموضوع .. وبذلك نمنع القيادات المنفردة .. انما يكون هناك القيادة الكبرى .. ان مجلس الأمة تنظيم لا يعوضه تنظيم آخر .. اننا لا نستطيع أن نجرى انتخابات الآن .. واذا انتهى الرأى الدستورى الى ان هذا الكلام سليم — وهذه مسألة يمكن البت فيها حالا — .. اذا انتهينا الى أن هذا سليم .. فمن الجائز أن يكون حكم الدستور هو حكم الواقع .. أما كون المجلس يدفع عجلة الدولة أو يعطلها .. فأنا أعتقد أنه خير معين بشرط تنظيم المسائل قبل عرضها عليه دون أن يكون هناك قيد على حرية النائب .. وهذا لا يتعارض مع الديموقراطية .. أشكركم .

السيد عبد العزيز السيد : ماد منا قد توصلنا الى ما نطمئن اليه من القوانين

الاشتراكية .. فلا مانع من ترك رأس المال الخاص يزاول نشاطه .. بحيث لا يتعارض مع مبادىء الثورة الأولى .. وهى عدم الاستغلال والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .. وأن يزاول نشاطه فى الحدود المرسومة .. دون تحايل .. حتى لا يهدم المبادىء الأولى للثورة .. وفى اعتقادى بهذا نكون قد وصلنا الى مرحلة من مراحل الثورة .. ونستطيع أن نقف عندها ونحلل الموقف التحليل الذى يدفع العجلة فى الطريق الذى يتفق مع طبيعة المرحلة التى وصلنا اليها .. وكلما وصلنا الى مرحلة أخرى .. نعمل تحليلا أكثر مما سبق .

يجب أن نركز على المجتمع الاشتراكى الذى نريده .. والذى أقوله .. كما تفضل السيد الرئيس مرارا وذكر بأن الاشتراكية ليست مجرد شعارات .. وفى الوقت نفسه هى أوسع من مجرد القوانين التى صدرت .. ولكن الاشتراكية ليس لها نهاية .. وعلى ضوء المبادىء الأولى للثورة .. واذا كنا قد توصلنا الى هذه المرحلة .. نقول ان الاشتراكية هى أسلوب الحياة .. وهذا الاسلوب وسائله كثيرة .. من وسائله .. الانتاج .. والعقيدة والتشبع بهذه المبادىء بحيث تكون أسلوبا من أساليب الحياه . ولا بد أن نعمل كى تكون الاشتراكية أسلوب الحياة .. ونضمن بقاءها على مدى طويل فى حياة الشعب .. والنواحى المختلفة لهذا الموضوع أرى أن تؤخذ دفعة واحدة للعمل فيها دفعة واحدة .. مثل معارك الثورة .. حيث قال سيادة الرئيس أننا خضنا معارك كثيرة فى جبهة واحدة .. كانت المعركة واحدة فى ميادين مختلفة .. بحيث لم نستطع أن نبدأ بواحدة ونتخلى عن الأخرى .. أما معركة الاشتراكية .. يجب أن يكون العمل فيها دفعة واحدة ويكون مرتبطا معها دفعة واحدة .. فاذا أريد معالجة الموضوع فيعالج ببرنامج عملى كلية وفى ناحية واحدة حتى يحصل توازن السير الى الأمام .. عندما نقول أن الاشتراكية هى أسلوب الحياة .. فهى ذات شقين .. الانتاج .. وتحويل هذه المبادىء الى عقيدة فى النفس .. نبدأ حديثنا بالناحية المعنوية كأحد الأفراد الذين عملوا بالتدريس .. فكرة الناحية المعنوية التى يجب أن نعمل بها أو الناحية الفكرية .. تبدأ بناحيتين .. التعليم الذى يخلق جيل المستقبل .. ثم الجيل الحاضر وتوجيهه .. وفى كلتا الحالتين نعمل بناحية بنائية وأخرى وقائية .. سواء فى التعليم أو فى الاتجاه القومى العام ... ولنبدأ بناحية التعليم .. ثم بناحية الاتجاه القومى .. التعليم .. فى رأيى لا بد أن يوجه توجيها صريحا نحو خلق جيل يؤمن مستقبلا بالمبادىء التى يؤمن بها الآن ..

ويؤمن بأسلوب الحياة الذى ننادى به الآن .. هذا التعليم يشمل برنامج توجيه وعمل نشاط فى مستويات مختلفة .. ولكن يجب ألا تطبق هذه النقطة بدون دراسة .. لأنه عندما ننفذها بدون دراسة قد يكون فيها خطورة .. لأنه يجوز أن الدراسة قد تصل بالأولاد الصغار لمستوى أعلى .. وهذه تحتاج الى كثير من الدراسة بحيث يأتى هذا التوجيه بالمعنى المقصود منه .. وفى نفس الوقت يختلف عمقا ودراسة على حسب المستويات .. سأتكلم عن الجامعة التى عملت فيها مدة كبيرة .. من ملاحظاتى على طريقة التدريس أنه توجد متناقضات .. فمثلا نجد فى كلية الحقوق يدرس حتى الآن النظم الدستورية وتعدد الأحزاب .. فى حين أنه لا توجد عندنا أحزاب .. ولم أقصد أن نصرفه عن دراسة نظريات أخرى .. بل لم نتجه الى ناحية معينة .. ويمكن أن تصل المعاهد العليا الى الاتجاه المعين .. ويلزم أن تعين لها الخطوط التى تسير عليها حتى تسير متكاملة وفى اتجاه واحد حتى لا تهدم بعضها البعض .. عندما نصل الى الاشتراكية نجد أن الاقتصاد تجرى له دراسة .. لأنه قد تبرز الاشتراكية العربية كأحد الاشتراكيات الأخرى .. قد يتجه يمينا حتى تصل الى الرأسمالية الشديدة .. وقد تتجه شمالا حتى تصل الى الشيوعية .. لكن أين نحن الآن .. حتى يدرس يلزم أن يكون محور دراسة وعلى ضوئه المذاهب الأخرى نأخذ بحثها .. هذا من ناحية التناقض فى الدراسة .. ثم بعد ذلك تعين المستويات التى نعمل عليها .. ثم التوجيه السليم الى العمل .. كيف نرى التلميذ .. ليس فقط من الناحية الخلقية .. بل من النواحى الأخرى .. مثل النشاط الذى يمارسه والرحلات .. عندما نتكلم فى الناحية الأخرى .. وهى التوجيه القومى .. والغرض منه الوقاية والعلاج .. وللجيل الحاضر يشمل الطلبة .. وتوجد الصحافة التى أممت والدعاية .. والتنظيمات الشعبية التى أعيد النظر فى تشكيلها .. من حيث الصحافة ولو أنها أممت لكنها الى الآن لم ترسم طريقها أو لم يحدد طريقها .. قد تتخذ الصحافة موقفا سلبيا .. وهذا أضعف الايمان .. أو أن تكون " ماكرة " .. وتكتب عن موضوع تظهره على غير حقيقته .. أو أن تكتب فى موضوعات معادة .. والغرض من تأميم الصحافة ليس مجرد الاستيلاء عليها .. بل هى من ضمن الأجهزة التى توجه بقصد نشر الوعى القومى .. لم يحصل تقدم كبير فى التشكيلات الشعبية ولم تكن نهائية على أساس الخلايا والطوائف الغير وطنية الداخلة فيها .. بل كان اعتمادنا عليها كنواة أولى .. ويجب أن نعد قيادات لمستويات مختلفة بحيث

تكون فعالة فى خلق تكوين شعبى كامل سليم .. بحيث لم نبدأ من فوق فقط .. الدعاة يجب أن يكونوا لجميع المستويات .. و يجب أن تكون الدعوة منوعة .. وتكون فى المدارس والجامعات والنقابات .. والمهم كيفية تكوين هذه المستويات التى تعتبر المادة الأولى للتثقيف الشعبى .. اذا لم تكن نشطة بالتالى يكون التكوين جزيلا مهما عومل " بحقن " من أعلى .. نحن نعمل عملية بناء وعملية وقاية .. ونعالج .. ولهذا يجب أن تكون جميع الأجهزة مرتبطة مع بعضها ارتباطا كاملا حتى تكون أكثر فعالية فى اداء الوظيفة .

لما نتكلم عن الانتاج .. لم أقصد بهذا فقط انتاجا صناعيا أو زراعيا .. انما الانتاج من أى نوع .. سواء فى الجهاز الحكومى أو جهاز المؤسسات .. هذا الانتاج يتأثر بالبناء الذى يعمل فى هذه الناحية .. لأنه من عوائد الناس .. والدفع الثورى عامل من عوامل الناس .. ولا بد من اصلاح الجهاز الحكومى .. والقاعدة الأولى هى التبسيط .. وتحويله من جهاز حاكم ومحكوم الى جهاز يتفق مع الأسس الاشتراكية .. والدفع الثورى الذى نريده .. ولا بد من عمل الرقابة والتشديد .. ونصل الى تنظيم حكومى يتفاعل مع التنظيم الشعبى .. وفى نفس الوقت يحرك بمبادىء أكثر مما هو محرك بالقوانين .. وتدخل فيه الروح .. و بهذه الروح نعمل .. ويجب أن نعالج الأمور دفعة واحدة .. لأنى أخشى اذا عالجنا ناحية دون أخرى أن تضيع بعض الجهود .. وأى عمل يجب أن يوجه توجيها اقتصاديا .. و أرجو أن نصل الى هذا فى أقرب وقت والى أقصر الطرق .. و أشكركم .

السيد — صلاح الدين هدايت : أعتقد أنه يجب الاهتمام بالتنظيم الشعبى .. لأنه المشكلة التى تواجهنا الآن .. وقد حاولنا عدة مرات أن نوجد تنظيما شعبيا وفى كل مرة كنا نحاول أن " نبلوره " بالطريقة التى ننشدها .. وأعتقد أننا — لكى نوجد تنظيما سليما — يجب أن ندرس التنظيمات الشعبية المختلفة التى تأخذ بها الدول التى سبقتنا فى هذا المجال .. و بهذا نستطيع أن نستخلص قاعدة — كأساس — ثم نبنى عليها بناءنا طبقا لما تقتضيه ظروفنا الخاصة .

أنا ليست لدى فكرة عن التنظيمات الشعبية .. ولكنى أعتقد أننا لو درسنا وأجرينا اتصالات وبحوثا فاننا سنصل حتما الى الطريقة المثلى فى هذا الشأن ..

ومن ناحية التنظيم يجب أن تكون هناك دراسات اجتماعية .. نتعرف على طبيعة الشعب وطريقة تفكيره وكيف نستطيع أن نتجه اليه وما هى الوسائل اللازمة لذلك .. فالدراسات الخاصة " بالفوركست " من الأشياء المهمة جدا ولا بد أن تسير عليها سياسة الدولة وتلتزم حدودها حتى لا تكون عرضة لأى هزة من الهزات التى قد تقابلنا .. فالمطلوب أن يكون هناك " دولاب " مستمر للدراسات الاقتصادية لاستخدامها فيما يجب أن نتجه اليه .

هذا من الناحية العامة .. أما فيما يتعلق بالجهاز الحكومى .. فسيادتكم أدرى به .. فهناك ظواهر معينة مثل التكاسل وعدم تحمل المسئولية .. أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعى .. فليس لى اتصال قوى به .. ولكنى أسمع أن الذى أخر الاصلاح الزراعى هو الهبوط الذى حصل فى مستويات الأرض التى أخذت .. ويحتمل أن ذلك راجع الى أن أصحاب الأرض السابقين كانوا أقدر فى الصرف على اقطاعياتهم من الفلاحين الذين وزعت عليهم الأرض .. وقد يكون راجعا الى أن الزراع الصغار فى حاجة الى الارشاد أكثر من الملاك السابقين .

هناك نقطة أخرى خاصة بعمال " المبانى " .. فقد سمعت أن هناك توقفا فى أعمال المبانى نتيجة القرارات الأخيرة .. وهؤلاء العمال فى حالة قلق لأنهم لا يعملون اذ أن أصحاب الأعمال قد تعمدوا عدم تشغيلهم .. ومن واجبنا أن نفكر من الآن فى تحويلهم الى صناعات أخرى كما يفعل كثير من البلاد .

وأخيرا بالنسبة للتخطيط .. يجب أن يعلم الأفراد أن الهدف منه هو مصلحتهم حتى نكسبهم معنا أكثر فأكثر .

السيد ــ السيد يوسف : ان القطاع الحكومى هو عامل هام فى التنظيم الذى ينعكس على التنظيم الشعبى .. والناس تشتكى من الرشوة .. الذى يأخذ سمادا لا يأخذه الا اذا دفع رشوة .. حتى فلاح الاصلاح الزراعى .. لا يمكنه أخذ شىء من الجمعية التعاونية الا اذا دفع رشوة ..

النشرات التى تصدر من الأجهزة الحكومية العليا لا بأس بها .. انما الأداة الحكومية المنفذة هى التى تقف عثرة فى سبيل تنفيذها .. وهذا راجع الى أننا فى أشد الحاجة الى المتابعة المستمرة لمتابعة تنفيذ جميع النشرات التى تصدر من

أى جهة حكومية .. وأعتقد أن الجهاز الموجود فى أى جهة من الجهات يجب أن يكون كله مسئولا مسئولية كاملة عن تنفيذ هذه النشرات، ومن مشاكل التنظيم الحكومى .. نظام الترقية بالأقدمية المطلقة .. اذ يلزم تشجيع الموظف الذى يعمل بانتاج .. والعيب .. يرجع الى الاداة التى تختار .. اذا وجد ايمان وعقيدة بحيث تعطى الترقية للموظف النافع المنتج .. بدون النظر الى الأشياء الأخرى .. فاننا نسير بجهاز الموظفين الى أحسن مما هو عليه الوضع الحالى .. وأرى أن ينظم سير العمل مع جميع الوزارات للصالح العام .. لأنه قد يوجد موظف نقل الى بلدة غير راض عنها .. يذهب الى القومسيون الطبى ويأخذ أجازة مرضية .. وهو ليس مريض .. هذا يعطل العمل .. ومثال آخر .. قد أرى فصل أحد الموظفين .. لأنه غير منتج .. أو مهمل .. أو كثير الغياب .. أو لسوء سلوكه .. أو الى غير ذلك من الأسباب التى أرى فيها مبررات الفصل .. أو مبررات احالته الى المعاش .. وعند أخذ رأى ديوان الموظفين أو مجلس الدولة فانهم يطبقون القانون حرفيا دون تصرف .. كأن يقال بأنه أخذ أجازة مرضية قانونية فلا يستحق العقاب .. مع أنه فى الحقيقة متمارض .. كما أرى مجازاة الذى ينحرف أيا كان هذا الانحراف .. وأيا كانت درجة المنحرف .. حتى يكون الجزاء عبرة للغير .. ان مجلس الدولة أو ديوان الموظفين يحكم بحرفية القانون .. وهذا يحتاج الى عقل وتفكير ومنطق .. كالشخص الذى يضبط محرزا مخدرات وتحكم المحكمة ببراءته لبطلان التفتيش .. وبالتنظيم الحكومى وبشىء من الحزم .. تسير الأمور على خير ما يرام .

السيد ــ احمد على فرج : يخيل لى أن علينا ــ كوزراء ــ واجبا كبيرا فى هذه المرحلة حتى نسير بنظام يؤدى الى تنفيذ الخطة .. هذا الواجب هو أن ننتشر بين الشعب نفسه ونصل الى كل طبقاته بمعنى أننا نعاهد أنفسنا الا يبقى وزير منا فى القاهرة أكثر من يوم أو يومين فى الأسبوع .. وبقية الأسبوع نقضيه فى المناطق المختلفة بين الناس لنرى ونعالج المشاكل على الطبيعة .. وهذا يتيح لنا فرصة الاستماع الى الناس والتحدث معهم فى

مختلف أمورهم .. ولا أقصد أننا نذهب اليهم فى حفلات لافتتاح أو فى اجتماعات يدعى اليها أناس معينون .. ولكنى أقصد أن نقوم بمفاجأة الموظف الصغير فى عمله ونتكلم معه ونتكلم مع الجماهير وثبت جدوى ذلك فى المسائل التى نبحثها فورا وعلى الطبيعة .. وأنا أعتبر أن اندماجنا — كجهاز مركزى — مع الموظفين الصغار ومع الشعب نفسه .. — بجانب اندماجنا مع بعضنا — يؤدى الى متابعة الخطة .. فالانتاج تخلفه راجع الى انعدام التنسيق أو الارتباط الواجب بين الأجهزة الحكومية .. واعتبار أن كل وزارة مستقلة بينما ان المشروعات كلها متكاملة .

فعلينا واجب أن يكون اتصالنا مستمرا بالشعب وبالموظفين الصغار .. لأن التنظيم والمبادىء وكيفية الوصول بها الى درجة الكمال .. كل ذلك سيستغرق وقتا .. فالى أن تستقر هذه الأمور لا بد من عمل اجراءات ثورية بمعنى أن نذهب الى مختلف المحافظات ونفاجىء ونبت ونحن واقفون لكى يعرف الشعب أن هناك اجراءات ثورية تتبع .. ويعرف الموظف نفسه ذلك ويكون على وعى بالمبادىء التى ننادى بها .. وعندما نجتمع هنا نحل المسائل العامة .

السيد عبد المحسن ابو النور : سأتكلم عن القطاع الزراعى (الفلاحون) وهم الذين يمثلون الغالبية العظمى من شعبنا .. وأعتقد ان هؤلاء هم رجال الثورة الاول .. وهؤلاء من قامت الثورة من اجلهم .. لانهم استغلوا فى الماضى وحرموا من جميع الحقوق .. ورأوا أسوأ مظاهر الحكم وابشع مظاهر الاستغلال .. قامت الثورة من اجل هؤلاء .. لرد كرامتهم .. مفروض فى هؤلاء ان يكونوا رجال الثورة الاصليين .. ولكن لم أستنفعت بهم .. طبعا توجد صعوبة فى هذه العملية .. لانهم منتشرين فى الرقعة الزراعية العظمى فى الجمهورية .. ولا يوجد ما يربطهم فى الجهاز السياسى .. حتى نستمع الى شكاياتهم ومطالبهم ونقوم بحل هذه المشاكل .. وهذا يقتضى منا ان نعمل تنظيما يجمع هذا الجهاز الكبير المنتشر فى مساحات واسعة .. ونعطيهم ما يحتاجون اليه من توجيهات .. لانهم حماة الثورة .. وليحافظوا على المكاسب التى حققتها لهم الثورة .. العملية ليست سهلة .. بل صعبة .. لانها تمس غالبية الشعب .. عمود هذه العملية .. الجمعية التعاونية الزراعية الموجودة فى القرية .. الجمعية التعاونية .. هى الجهاز الذى يمكن ان يجمع هؤلاء الفلاحين .. ليأخذوا ما يحتاجون اليه .. وترعى مصالحهم وشئونهم .. اذا عملت الجمعية التعاونية على أسس سليمة .. ووثق فيها الفلاح .. أصبحت مجالا لتبلور مصالحهم وتكون نواة أولى للتنظيم الشعبى .. المنضمون حاليا الى الجمعية التعاونية هم ¼ الفلاحون و ٣/٤ الفلاحين غير منضم .. كما ان ¼ المنضمين من كبار الملاك .. ٣/٤ الفلاحين الغير منضمين للجمعية التعاونية .. هم المحتاجون فعلا للاستفادة منها .. لماذا لم ينضم هؤلاء اليها ؟ لانهم يرون ان فيها استغلالا .. لقد عمل اعادة تنظيم للجمعيات التعاونية وانه بدأ ينفذ اخيرا .. ولى ملاحظة على هذا التنظيم الجديد .. الذى فيه مجلس ادارة الجمعية يمثل ثلاث قطاعات .. من يملك خمسة أفدنة فأقل ومن يملك خمسة أفدنة فأكثر وقطاع ثالث وهم الذين يعيشون فى القرية ولم يعملوا بالزراعة .. وهم المثقفون .. مجلس الادارة يمثل تسع اشخاص .. ثلاثة يمثلون كل قطاع .. من الممكن ان تكون غالبية هذا المجلس من الناس الذين لا يراعوا مصالح الفلاح — ومن رأيى ان يقوم الفلاحون الصغار على تنظيم الجمعية التعاونية .. وأرى ألا ينضم للجمعية التعاونية

من تزيد ملكيتهم عن ثلاثين فدانا .. لانه يستطيع ان يتعامل انفراديا مع بنك التسليف الزراعى التعاونى .. وبهذا نجعل الاستغلال فى أقل حد ممكن .. وأعتقد ان طبقة المتعلمين فى مجلس الادارة منضمين لكفايتهم .. ويمكن اختيارهم من الناس المؤمنة .. الذين لا يعملون للاستغلال .. ولا داعى للانتخاب حاليا .. لان المستغل وصاحب النفوذ سينتخب بأية طريقة .. وأرى ان يمثل المتعلمون فى مجلس ادارة الجمعية عن طريق الاختيار ..

الجمعية التعاونية هى الرابطة والقاعدة الكبرى .. مفروض فيها أن تتصل بحلقة اخرى أعلى سلطة منها .. وهى مجلس القرية .. التى قد يضم من ٤ الى ٥ قرى .. ويمثل فى مجلس القرية رئيس الجمعية التعاونية وممثلين للمصالح الحكومية .. ممثلى المصالح الحكومية ورئيس الجمعية التعاونية .. يستطيعون ادارة مجموعة القرى الموجودة فى مجلس القرية .. ويلى السلطة الاعلى لمجلس القرية .. مجلس المدينة .. الذى يمثل المدينة فقط .. من رأيى ان مجلس المدينة يمثل مجموعة بلاد والمركز كلها .. ويوجد به رؤساء المصالح المختلفة المسئولة عن التنفيذ فى المركز .. كما يوجد فى مجلس المدينة عناصر اخرى مثل المحامين والاطباء والمهندسين .. وأرى ان تمثل فيه كل قرية .. ويمكن ان تجمع فى مجلس المدينة دائرة تمثل جميع العناصر .. ومن العناصر الموجودة الفلاحين الذين يكتسبون خبرة من العناصر المتعلمة والفنية الموجودة فى مجلس المدينة .. ويتعاون الجميع لخدمة بلاد مركزهم .. ويلى ذلك مجلس المحافظة الذى تمثل فيه جميع المراكز والنقابات الموجودة بالمحافظة بالكامل ورؤساء المصالح .. اذا استطعنا ان نوجد تنظيما يشمل جميع المواطنين الموجودة فى المحافظة سواء بواسطة النقابات أو ممثلى مجالس المدن أو القرى .. التى هى اساسا نابعة من الجمعية التعاونية .. فيمكن ان تتفاعل مع بعضها ويستفيد المجتمع .. يستفيد الغير مثقف من المثقف .. وأعتقد ان هذا تنظيما مفيدا حسب تفكيرى .

ويجب ان يعتنى بالعناصر القيادية فيها .. ويجب ان يعتنى بانتقائها .. ومن الخطأ ان يتم اختيار هذه العناصر بالانتخاب خصوصا فى الفترة الاولى .. لاننا فى مجتمع اشتراكى .. يلزم ان نبعد العناصر المستغلة .. وتسير مع هذه العناصر عنصر الدعوة .. قد يكون العنصر القيادى غير قادر على الدعوة .. ويجب ان يقوم بالدعوة أناس درسوا البيئة حتى يمكنهم اقناع الناس .. ويؤمنوا بالفكرة الاشتراكية .. ويجب ان يدرب هؤلاء الدعاة .. حتى يأخذوا فكرة عن اهدافنا .. بحيث يكون قادرا ان يجيب على أى سؤال يوجه اليه .. ويكون قادرا على تفسير أى عامل وأى مبدأ من الاهداف التى نسير عليها بالطريقة التى يفهمها الفلاح البسيط .. ومفروض فى هؤلاء ان يحظوا بثقة الفلاحين ويشاركونهم افراحهم واحزانهم .. ويجلسون معهم على " المصطبه " " ويدردشون " حتى يتمكنوا من اداء مهمتهم .. هذا بالنسبة للوقت الحاضر .. اما الوضع بالنسبة للمستقبل .. فلأجل ان نجد هؤلاء الناس .. فهى عملية ليست سهلة .. لابد ان نعمل تركيز على معاهدنا خصوصا المعاهد التى تخرج موظفين يعملون فى الريف .. بان يكونوا مؤمنين بعقيدتنا ايمانا كاملا .. وان يدرسوا طبيعة الريف وعادات أهله .. والقومية .. ويزودوا بمعلومات وطنية وبأهداف الثورة .. حتى اذا تخرج صراف أو مدرس يمكنه التأثير على هؤلاء الناس بالطريقة التى تعلمها .. وأرى من ناحية مجتمعنا وكيفية تنظيمه .. لى كلمة صغيرة على الوضع بوجه عام .. فى طباع الناس والتجارة الخارجية .. لاشك انه يوجد استغلال .. وهناك اناس يتلاعبون فى ارزاق الناس .. وعلى حسب ما نسمع .. عن قيام الشركات الحكومية بالتجارة الخارجية .. انها تحتاج الى شىء من التنظيم والخبرة .. التجارة عملية خبرة .. فى السوق والصنف والدولة المتوفر فيها الصنف المطلوب من البضاعة باسعار رخيصة مع الجودة .. وهذا لا يمنع من دراسة السوق دراسة كاملة .. عن كيفية الاستيراد .. واحسن الاصناف وارخص الاسعار .. الجهاز الذى يتولى هذه العملية تنقصه الخبرة .. يمكن تدعيم هذه الاجهزة من الناس الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة هذه العملية .. بحيث لا تكون هناك فترة انتقال فى عملية التجارة الخارجية .. خوفا من ان يقال .. كانت توجد فى الماضى جميع الاصناف

بأرخص الاسعار مع جودتها .. التجارة الداخلية .. سيادة الرئيس قال بان رأس المال الفردى يزاول نشاطه بحيث لا يستغل .. هذا مسلم به .. اليوم أرى ان الجهاز الحكومى يقوم بكل شئ .. لواستطعنا ان نوجد " وسط " .. يسح بالتجارة الداخلية بدون استغلال بواسطة رأس المال الفردى .. وتقوم الجمعيات التعاونية ايضا بالتجارة الداخلية فى حدود ٥٠٪ فى صنف معين .. على حسب نوع الصنف وتأثيره .. وما دامت الجمعيات التعاونية تدخلت فى هذا القطاع .. فلا يستطيع الطرف الآخر ان يستغل .. لان الشعب عندما يجد الاصناف التى يريدها بالجمعية التعاونية بسعر أرخص وجيده .. فانه يقبل عليها .. وناحية اخرى خاصة بالموظفين .. الموظفين بلاشك حالتهم تحتاج الى رعاية .. اننى لا أطالب بمنحهم علاوات أو زيادة فى مرتباتهم .. بل أرى ان نقدم لهم هذه الزيادات فى شكل خدمات .. اليوم نجد أن الموظف يسكن بـ ½ مرتبه .. وهذا لا يجعله يعيش عيشة سليمة .. وأرى لو أعتنى بخطة الاسكان .. وتوفر السكن .. يتمكن الموظف من السكن بـ ½ مرتبه .. وهذا يستدعى اعداد خطة كاملة للاسكان .. خصوصا السكن المتوسط .. ولست أرى مانعا من الزيادة فى خطة الاسكان حسب التعداد الاخير للسكان .. وقد قدرت وزارة الاسكان للخطة السكنية ٧٠ مليون جنيه .. ولم تستطع الحكومة ان تتحمل هذا وحدها .. ويمكن دراسة هذا الموضوع على اساس مساهمة القطاع الخاص بجزء من هذا المبلغ والباقى تتحمله الحكومة .. وهذا يستلزم منا أن نسهل عملية بناء المساكن .. الشخص الذى يرغب فى الحصول على تصريح بالبناء .. يتردد على عدة مصالح .. وهذا ليس من وسائل التسهيل .. وأرى توفير مواد البناء .. ومن الافضل من وجهة نظرى ان توضع ضمن الخطة .. بحيث يعتدل ثمنها ولا تعمل على زيادة تكاليف البناء .

السيد محمد عبد القادر حاتم : فى الحقيقة .. بعد اذاعة بيان السيد الرئيس الذى جاء فيه نقد ذاتى .. بدأت عملية اظهار الاخطاء وتجسيدها

للرأى العام .. وليس معنى هذا انه لا توجد أخطاء .. كانت هناك اخطاء .. ولكنها جسدت بواسطة الرجعيين الموجودين فى البلد .

ان الثورة الاشتراكية كأى نظرية سياسية لابد أن تتصارع مع نظرية اخرى .. وقد بدأت ثورتنا الاشتراكية فى ٢٣ يوليو بصدور القوانين الاشتراكية .. ولكن لم يكن هناك " تصارع " للفكرة مع فكرة موجودة .. كانت تصدر بيانات .. ولكن الرجعية لم تتكشف على حقيقتها .. ولذلك كان الواجب لتثبيت هذه الفكرة الاشتراكية — من الناحية النظرية والفكرية — كشف الرجعية .. هذا الكلام موجود حتى فى الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧ وفى الثورة الفرنسية وغيرها .. كل هذه الثورات بدأت فى صراع فكرى بل صراع دموى .. أما عندنا فقد بدأت ثورتنا الاشتراكية سنة ١٩٦١ ولم يكن هذا الصراع موجودا .. واذا نظرنا الى الاشتراكية من ناحية التطبيق نجد أنه من الصعب ان نوجه الرأى العام نظريا وفكريا .. اذ لابد ان يؤمن بها ويشعر بها فى كل عمل من الاعمال .. أما الدعاية فما هى الا وسيلة للاعلان عن عمل ناجح .. حقيقة اننا وضعنا خطة للتنمية ومضاعفة الدخل القومى وايجاد عدالة فى التوزيع .. ولكن هذا العمل كان بالنسبة لجميع الناس .. اما اذا بحثنا آثاره فى حيّ عند عمل تقييم للقوى الشعبية فاننا نجد من يعيش على أجر قدره عشرون قرشا فى اليوم ويعول زوجة وأربعة اولاد .. كيف يعيش مثل هذا الشخص ؟ .. هذه امور أراها كل يوم .. وبالنسبة للمشاكل الاخرى .. فانا نجد اشياء كثيرة وكلها تدور فى محيط الاسرة .. وهذه المشاكل يجب ان ننظر اليها ونهتم بها .. كيف اجعل مثلا خريج كلية الحقوق دفعة سنة ١٩٥٨ يؤمن بالاشتراكية اذا كان لم يجد عملا حتى الآن ؟ .. يجب ان نوفر له العمل اولا .. اذا نظرنا الى مصالح الناس مثلا فاننا نجد أن هناك قضايا لا زالت معروضة على المحاكم من ٢٠ سنة .. فكيف نقول لاصحاب هذه القضايا أن هناك " تنظيم " .. وان هذا التنظيم " شورى " ؟ .. بالنسبة للعلاج .. كم من مرة قلنا ان هناك تأمينا اجتماعيا ؟ .. كيف أجعل شخصا يؤمن بالاشتراكية اذا كان لا يجد دواء لعلاج ابنه المريض ؟ .. هذا ما أجده فى المجتمع .. بل وأكثر من هذا .. اذا قابلت الشخص مشكلة فانه لا يجد الجهة التى تحل له

هذه المشكلة .. فيضطر آخر الامر الى ارسال شكوى لرئيس الدولة .. ولكن من يبحث عن حل لمشاكل هذا الشخص ؟ .. هذا موضوع يحتاج الى دراسة .

النقطة الثانية التى أتكلم فيها تتعلق بالنقد فى الصحف .. ان عملية النقد والاشاعات الكثيرة فى البلد سببها ان بعض الاشخاص يضيقون بالنقد .. ان الاشتراكية لا يمكن ان تعيش الا فى ظل الحرية .. فيجب ان تتسع صدورنا للنقد ولا نخشى شيئا طالما اننا نعمل فى اتجاه ثورى سليم .. الصحافة يجب ان تنقد .. ويجب ان نقابل نقدها بسعة صدر .. معنى هذا ان جميع الاشاعات تنشر فى الصحف ونعالجها بطريقة موضوعية .

أما بالنسبة للمسألة البرلمانية .. فالحقيقة ان هناك عملية " موازنة " اننا اليوم — كما قال الاخ فتحى الشرقاوى — لا نخشى من وجود مجلس الامة طالما ان هذا المجلس يمكنه ان يعمل وينقد .. ان مجتمعنا فيه رواسب منذ أربعة آلاف سنة .. ولا يمكن ان ننقل ديمقراطية أى دولة من الدول ونطبقها لاصلاح البلد .. كيف نصلح البلد بطريقة برلمانية ؟ .. ان ذلك يستغرق وقتا طويلا .. فيجب ان يكون هناك دفع ذاتى ودفع ثورى بعد تقييم جميع القوى الشعبية والصالح منها يدخل فى التنظيم الشعبى .. وليس معنى هذا أننا لا نعمل صمام أمان .. بل على العكس .. يجب ان يكون فى الصحافة داخل التنظيم نوع من حرية الرأى طالما ان القائمين على السلطة التنفيذية يعملون من أجل صالح البلد .

السيد موسى عرفه : ان الدفع الثورى الذى نطلبه الآن .. فى الواقع يتركز على دعامتين أساسيتين .. الاولى التنظيم الحكومى .. وهو فى حد ذاته يقوم على وسيلتين : الاولى القوانين واللوائح والثانية الاشخاص الذين يطبقون هذه القوانين واللوائح .. القوانين واللوائح أعطى السيد الرئيس

توجيها لتطويرها .. يتبقى بعد ذلك الاشخاص الذين يطبقونها .. وأهمية تطوير هؤلاء الاشخاص لا تقل أهمية عن تطوير القوانين واللوائح .. فى ظل هذه القوانين واللوائح .. نجد بعض مشاكل تحل فى يوم واخرى فى اسبوع واخرى لا تحل .. ويرجع ذلك لطبيعة الموظفين من ادارة لاخرى .. ويجب ان نهتم باختيار الموظف الصالح فى الوظيفة المناسبة .. وأرى ان توضع المعايير اللازمة لحجم العمل والزمن .. ويمكن لرئيس العمل ان يضع معدل للعمل .. نتيجة تجاربه فى ممارسة العمل .. فيمكن مثلا لرئيس العمل بمصلحة الجوازات والجنسية .. ان يحدد الاعمال التى يقوم بها كل موظف .. وأرى انها وسيلة مناسبة لو ابتعد رئيس العمل عن العاطفة .

الملاحظة الاخيرة عن التنظيم الشعبى .. فى الواقع ان التنظيم الشعبى له نواحى كثيرة .. وكل بلد تختار التنظيم الذى يلائم طبيعتها .. نجد تناقضا فى مناهج الدراسة .. حيث يعطى الطلبة صورا مختلفة لديموقراطيات مختلفة .. يجب ان نركز على ديموقراطيتنا .. ولكن فى نفس الوقت نعطيهم صورة عن الديموقراطيات الموجودة فى البلاد الاخرى .. وتوضح لهم بأن ديموقراطيتنا هى الملائمة لظروفنا واوضاعنا .. التنظيم الشعبى يختلف من بلد لآخر .. توجد اساليب كثيرة يمكن اتخاذها طالما اننا آمنا بالاشتراكية .. نقطة اساسية يجب التركيز عليها وهى الوعى الثورى والوعى السياسى .. اذا ذهب الى الريف أى شخص يرى ان غالبية الناس لا تفهم ولا تعى ما تقوله .. يجب تفهيم هؤلاء الناس بما نقوله ونعمله لصالحهم .. حتى الآن ٦٠٪ أو ٧٠٪ من المواطنين لا يعرفون حقوقهم وواجباتهم .. يجب التركيز على هذا تركيزا كاملا .. وتوجد وسائل كثيرة يمكن استخدامها .. وسائل عامة مثل المعاهد والاذاعة والصحف .. ووسائل خاصة مثل المحاضرات والندوات والنشرات .. وفى رأيى التركيز على ناحية الوعى القومى .. حتى يفهم الناس ما نعمله لصالحهم .. ليتعاونوا معنا فى المحافظة عليها .

السيد عباس رضوان : أريد أن أتكلم فى موضوع المجتمع الزراعى كقطاع من الشعب أعتبره اساسا للنظام وهو العامل الاساسى أو الدافع الاساسى لأى اصلاح .. لو نظرنا الى القرية نجدها لازالت هى هى .. ففى جميع العصور ترزح القرية تحت وطأة ظلم اجتماعى .. وهذا الظلم الاجتماعى موجود سواء من جهة القائمين على الحكم أو الادارة فيها أو من جهة الملاك الكبار .. وسيطرة العمدة على القرية بأكملها واضحة جدا .. وهذا غير واضح فى المدينة باعتبار ان كل شخص فيها يتمتع بحريته أو فاهم أو واع اكثر من الفلاح .. اما فى القرية فالعمدة يتحكم فى جميع الافراد ويوجههم كما يشاء .. وهو مازال يعتبر السيد فى القرية .. هذه مشكلة تحتاج لعلاج بحيث يشعر الفلاح البسيط انه انتشل من الحالة التى كان عليها مدة طويلة .. واذا نظرنا الى القوى الخاضعة للاصلاح الزراعى .. نجد بدلا من العمدة ناظر الارض التى وزعت أو رئيس الجمعية التعاونية .. نجد كلا منهم مازال بصورته القديمة هو الخولى أو وكيل الدائرة أو ناظرها . وهو يتعامل مع الفلاحين على هذا الاساس .. وقد يكون ذلك هو السبب الذى جعل الفلاحين تتقبل أفكارهم من ناحية الاصلاح الزراعى علاوة على النواحى الادارية التى يتحمل بها الفلاح من مصاريف ادارية وخلافه . اننا مازلنا امام مشكلة .. هل الفلاحون بوضعهم الحالى يعتبرون قوة شعبية نستطيع ان ننظمها تحت مبادئ اشتراكية سليمة ؟ .. أم انهم لا زالوا قوة سهلة الانقياد لأى مغرض ؟ .. هذه هى المشكلة .

ان نظرة الفلاح الى الحكومة انها يجب ان تقدم له خدمات .. وللأسف الشديد فان الفلاح هو القطاع الوحيد من الشعب الذى ما زال يعانى من هذه الخدمات .. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك فى بنك التسليف والمستشفيات وأى جهة حكومية .. وهذا ناتج عن عدم نضج وعى الفلاح .. ولأن كل هذه الجهات تتعامل معه على اساس انها جهات سيطرة وصاحبة سلطة عليه .. وعلاج هذا يكون بتنظيم الخدمات التى تؤدى للفلاح سواء عن طريق الجمعية التعاونية بجعلها عنصرا أساسيا نظيفا يخدم الفلاح فعلا أو بتدعيم الخدمات

الاخرى كالمستشفيات والمدارس بحيث يشعر القائمون على هذه الخدمات انهم فى خدمة الفلاح .. ولا شك ان نظرة الفلاح عندئذ الى الدولة والحكومة التى ترعى مصالحه ستكون غير نظرته الحاليه .

وبالنسبة للتنظيم الشعبى فيما يتعلق بالقرية نجد أن المسيطرين على الفلاح هم الذين يقدمون أى تنظيم شعبى .. انهم يلجأون الى الفلاح أولا .. ثم ينفصلون عنه بمجرد انتهاء معركتهم التى يخوضونها للانضمام الى التنظيم الشعبى .. ثم يتحولون الى طبقة جديدة متباعدة عن الفلاح ولا يخدمون الا مصالحهم الخاصة .. وحتى لو أدوا للفلاح خدمة ما فان الهدف من تأديتها يكون تأهيله لمعركة قادمة .. وهذه المشكلة لا علاج لها الا بحسن الانتقاء من هذه الطبقات الموجودة والمتحكمة ثم توعيتهم على اساس أن يغلبوا المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .. وذلك يعطينا فرصة أكبر لمعالجة مشكلة الفلاح .

يحدث ايضا فى القرية ان يحضر الفلاح مؤتمرا شعبيا أو احتفالا .. ونحن نظن ان مثل هذه المؤتمرات والاحتفالات سيكون لها أثر فى نشر الوعى بين الفلاحين .. ولكن هذا العمل فى الحقيقة غير منتج .. فالافضل ان ينتقى الموظفون الذين يعملون فى القرية على اساس انهم يؤدون رسالة وليسوا كموظفين بحيث يندمجون فى أوساط هذه القرية .. وأعتقد ان ذلك يؤدى الى نتيجة أفضل من حضور مؤتمر شعبى أو احتفال أو شىء من هذا القبيل .

وفيما يتعلق بالتعاون .. وقد تكلم فيه اخوانى بما فيه الكفاية .. انما أنا أرى ان العلاج لمشاكله هو ايجاد العنصر الصالح للعمل فى الجمعية التعاونية من ابناء نفس القرية .. اذ أن ذلك يؤدى الى الاستقرار بالنسبة لمن يعمل فيها فنحصل على نتيجة أفضل مما لو كان القائم بالعمل فى الجمعية غير مستقر .

وفيما يتعلق بالخدمات التى تؤدى للفلاح لابد من أن تضحى الدولة فى هذا السبيل .. فمثلا عملية الغاء الفوائد فى بنك التسليف لها أثر حميد وأعطت نوعا من الراحة النفسية .

وفيما يختص بالجهاز الحكومى يجب ان ينظر كل رئيس مصلحة أو أى موظف على أى مستوى .. يجب ان ينظر الى الفلاح الذى يحضر الى مكتبه ويهتم به ويحدد الخطوات التى يقوم بها الفلاح لقضاء حاجته .. مع توقيت الزمن اللازم لاتمام العملية وزيادة ٥٠٪ من الزمن احتياطيا بدلا من ان يذهب الفلاح كل يوم من القرية الى البندر من أجل مصلحة يمكن تحقيقها فى يوم واحد .. فلو عمل التوقيت تصبح المراقبة ممكنة والمحاسبة على هذا التوقيت تكون ميسورة ويعرف الفلاح ان عمله سينتهى فى وقت معين .

هذا فيما يتعلق بالمشاكل التى أردت أن أثيرها فى القطاع الشعبى فى البيئة الزراعية .

وهناك موضوع آخر خاص بالقطاع العام والانتاج .. فمما لا شك فيه أننا دولة ناشئة .. وكل "مليم" نوفره أو نصرفه يعتبر من "اللحم الحى" . ومع ذلك فان التبذير موجود .. ومن الممكن ايقاف التبذير عند حده عن طريق المراجعة المستمرة ومراقبة التنفيذ .. فمثلا عند انشاء مصنع نجد أنه مصمم على اساس وجود سور يحيط بفراغ .. وارتفاع السور ثلاثة أمتار مبانى وفوقه حديد .. كل هذا يعتبر اسرافا فى رأس المال فى الوقت الذى نريد أن نوفر توفيرا كاملا وأن نبنى أكثر لننتج أكثر .

هذه هى الموضوعات التى أردت أن اتناولها بالحديث .. وأشكركم .

السيد ثروت عكاشه : لقد سبقنى كثير من الزملاء فى التعبير عن معانى كثيرة

مفيدة تجيش فى نفوسنا جميعا .. وسأتناول بعض النقاط التى أثيرت موضحا وجهة نظرى حيالها .. فمثلا النقطة التى أثارها السيد نائب وزير الخارجية عن التنظيم الشعبى .. وأهمية وجود هذا التنظيم الشعبى فى الوقت الحالى بالنسبة لوجود الفراغ الذى نشعر به جميعا .. تصورى لهذا التنظيم الشعبى .. يجب ان يقوم على تنمية جميع العناصر التى تعوق الاندفاع الثورى لجمهوريتنا .. وهى ما تسمى بالعناصر الرجعية أو الاستغلالية الى آخره .. وتتبقى بعد ذلك القطاعات الامينة .. وهى الوطنية .. المكونة من طبقات الفلاحين والعمال والمهن الحرة .. وأعتقد انه لا يوجد من الوطنيين غير هذه الطبقات .. وبهذا اذا أقيم أى نظام لتمثيل الشعب تمثيلا سليما وباجراء انتخابات عادلة .. فسوف يعبر أصدق تعبير عن امانى هذا الشعب .. ولن يضيرنا اطلاقا ان تقول آرائها بكل حريتها لانها ستكون داخل الاطار الاشتراكى .

اما بخصوص النقطة التى اثارها السيد وزير التعليم العالى .. بخصوص الصحافة .. فلى رأيى فيها .. اننا نلاحظ بان الصحافة التى تصدر كل يوم تكاد تكون متشابهة .. وتكاد تكون صورة طبق الاصل .. واقترح أن تخصص صحيفة من الصحف اليومية ولتكن " جريدة الاخبار " تتناول الحديث عن طبقات العمال والفلاحين .. " وجريدة الجمهورية " تتناول الحديث عن اصحاب المهن الحرة .. " وجريدة الاهرام " لتبين الطريق الصحيح لأى من الصحيفتين اذا انحرفت أى منهما عن الطريق المرسوم لها .. بعد الرجوع الى الجهات المسئولة .

ولست أعنى بافتراضى هذا .. ان تختص كل صحيفة على اللون أو المصالح الخاصة لهذه الطبقات فقط .. ولكن تفسر ايضا الاحداث الحكومية والاحداث المحلية والعالمية بالطريقة التى يفهمها ابناء هذه الطبقة .

وأحب ان اقول بهذه المناسبة .. ان مسئولية وزارة الثقافة والارشاد

القومى تنحصر فى أعمال الارشاد القومى بطبيعة الحال .. ولكن للأسف تقوم بها أجهزة محددة .. ومنها الاجهزة المسرحية والتمثيلية واللوحة والكتب .. ونحاول بقدر الامكان ان توصل الصورة الصادقة التى يجب ان يعرفها ويعلمها المواطن العادى .. فى حدود هذه الامكانيات نحاول هذه المحاولات .. هل هذه المحاولات نجحت جميعها ؟ لا .. ولكنها تقوم على حسن النية والنية الطيبة .. ومن الاجهزة ايضا .. العناصر البشرية الموجودة بالوزارة .. هل العناصر البشرية الموجودة قادرة على توصيل الامانى التى تجيش فى صدورنا فى نفوس المواطنين ؟ .. الجواب بالنفى .. ولكن قامت محاولات لهذه الوزارة منذ انشائها لنشر الوعى القومى .. من هذه المحاولات "المراكز الثقافية" أو استخدام مقار الوحدات المجمعة أو المساح الاقليمية .. وكلها محاولات فردية لم تعمم فى جميع أرجاء الجمهورية .. بل نقوم "لجس النبض" والمعرفة .. والعيب القائم فى الجهاز القائم بها .. تركز عملها فى القاهرة فقط .. وكان من أولى الملاحظات .. عندما عينت وزيرا للثقافة والارشاد .. هى العمل فى انشاء قصور الثقافة .. وقد أخذ هذا الموضوع منى دراسة كثيرة وسفر الى الخارج لفهم هذه الفكرة على حقيقتها .. أعددت خطة لانشاء قصور للثقافة فى بعض عواصم المحافظات وعرض المشروع على سيادة الرئيس .. ووافقتم سيادتكم على اقرار المبلغ اللازم .. وكنتم سيادتكم من المرونة بحيث اجبتمونى الى طلبى .. والغرض من انشاء قصور الثقافة لتكون مراكز ثقافية .. وتتصل بها قوافل تجوب القرى لمسح الثقافة كلها ..

وفى نفس الوقت لابد أن تقوم الى جانب هذه الدراسة الثقافية أو الدعاية الثقافية نوع من التوعية السياسية .. وهذا ايضا محاولات تقوم بها الوزارة .. وهذه كلها محاولات تقوم بها الوزارة وفيها الخطأ والصواب .. فنتحاشى الخطأ .. ويجب ان يكون عندنا العناصر البشرية الواعية التى تقوم بمهمة الدعاية السياسية .. الى جانب الدعاية الثقافية فى قصور الثقافة .. وقد قمنا ببناء ١١ قصرا للثقافة من ٢٢ قصرا .. وعند تكوين الجهاز

البشرى الذى يستطيع أن يقود هذه الجماهير .. مثل هذه القصور تستطيع أن تلعب الدور الكبير الفعال فى التنظيم الشعبى المزمع انشاؤه ان شاء الله .

قامت محاولات فى الوزارة منذ ثلاثة اسابيع لعمل فترات تدريبية للموظفين البالغ عددهم ١٥٠٠ موظف .. سيقسم هذا العدد الى ثلاث مجموعات .. كل مجموعة تتكون من ٥٠٠ موظف .. تعطى من ضمن البرنامج .. محاضرات عن التوعية السياسية .. وستعقد فترة تدريبية بعد ذلك لاختيار العناصر التى تقوم بالدور القيادى .

ونقطة اخرى أحب ان أشير اليها .. وهى عدم التناسق بين الاجهزة الحكومية .. التى يجب أن تسير فى قنوات متوازية .. لم يكن سبب عدم التناسق وجود التنافس بل نتج عن هذا تنابذ وتزاحم بالمناكب .. والغلبة لمفتول العضلات .. التمس تنظيم اجهزة الحكم .. حتى لا تتضارب .. نقطة اخرى هامة اذكرها .. وهو ان الشعب يتطلع الى خطوات ملموسة لتخفيف اعباء المعيشة .. والناس ترتقب الاجراءات المنفذة .. وأعتقد سيكون لها فائدة كبرى .. نقطة اخيرة .. هل ان خطة الاسكان تبنى مساكن فقط ؟ هل الحكومة ستتدخل فى تحديد الايجارات كما تدخلت فى تحديد ثمن الرغيف ؟ .

السيد كمال الدين رفعت : لقد تكلمتم سيادتكم عن الاخطاء التى حدثت فى الماضى .. ومن الطبيعى انه كان لهذا رد فعل كما قال الاخ حاتم .. اذ حاول بعض الناس ان يحسدوا هذه الاخطاء بشكل أو بآخر .. اننى اعتبر ان هناك خطأ هام .. هو ان بعضنا أو كثيرين يعتقدون اننا لسنا فى ثورة .. يعتقدون اننا نسير فى طريق التطور العادى دون اتخاذ خطوات ثورية بالذات فى كافة المجالات بحيث نمضى فى طريق الاصلاح على اساس ارضاء جميع الناس

وكافة الطبقات على حساب الثورة .. هذا خطأ كبير .. فمفهوم الثورة انها تغيير يشمل كافة النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. انها تنسف نظاما كاملا بكل مقوماته ومنظماته .. ثم تقيم نظاما آخر له فلسفة ونظرية جديدة تخالف الوضع القديم .

هذه النقطة أردت ان أثيرها لأن بعض زملائى طالبوا بضرورة مراعاة ما يتردد من بعض العناصر .. اننا اذا التفتنا الى مثل هذا فان معناه أننا لسنا فى ثورة وأنه ليست لنا اهداف ثورية .. ان لكل ثورة اخطاؤها .. وكل نظام له من يقاومه .. وكل فكرة لها افكار تحاول هدمها .. وكل نظرية جديدة تقابلها نظريات قديمة تحاول ان تشدها الى الوراء حتى لا تنطلق .. وهذا يستدعى وجود فكرة أو نظرية تمثل الاتجاه الثورى .. نظرية تمثل فكرتنا .. وليس المقصود بالنظرية أن تكون نصوصا جامدة .. فالنظرية قد تتغير من حين لآخر لان المجتمع نفسه يتطور ويتغير .

وأهمية ايجاد نظرية سياسية هى منع الانحراف وتحديد الخط العام الذى يجب ان نسير فيه فلا يخرج شخص عن هذا الخط أو ينحرف عنه .. وفى هذا الاطار يمكننا ان نقيّم الفرد نفسه ونضع مقاييس للاشخاص الذين يضمهم تنظيمنا .. وأى نظام يجب ان تكون له نظرية سياسية .. واذا حددنا نظرية ومقاييس للافراد فاننا نستطيع القضاء على العناصر الانتهازية لانها لن تستطيع التجاوب مع هذا التنظيم وافكاره أو فى اتجاهاته الثورية .. كما ان أهمية النظرية الى حد ما انها توجد نوعا من الثقة بين القيادة وبين القاعدة .. لان القاعدة يهمها دائما ان تعلم اتجاهات القيادة .. ولكن اذا لم تتبين الجماهير هذا الطريق فانه يكون من السهل ان تضلل وأن تنحرف بواسطة نظريات أو افكار سياسية .. وهذا يحتم علينا ان نقيم التنظيم الشعبى على أسس ثورية وعلى اساس نظرية ثورية سليمة تشمل كافة النواحى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .. وهذا يبين لنا أهمية التثقيف السياسى بصفة عامة والتثقيف الاشتراكى بصفة خاصة للمجتمع الذى نبنيه طالما أننا نهدف الى اقامة نظام اشتراكى ديموقراطى تعاونى .. وأنا فى رأيى اننا ان لم نعمل على ابراز الافكار الاشتراكية لتثبيت قوتها خصوصا

فى الظروف الحالية فاننا نكون قد اعطينا الفرصة لظهور الافكار الرجعية مرة اخرى .. فكلما ضعف التثقيف الاشتراكى كلما أفسح المجال للنظريات الرجعية أو المعادية كى تنمو فى مجتمعنا .. وأنا اخالف الاخ فتحى الشرقاوى فى عدم التركيز على موضوع الرجعية والاستغلال والاقطاع .. فاعتقادى انه لن يتأثر من هذا الا الاستغلاليون والرجعيون .. اما بقية الطبقات المرتبطة مصالحها بالثورة فانها تؤيد هذا .. والمثل الذى رأيناه فى سوريا يعطينا اكبر دليل على خطورة العناصر الرجعية .. فالتركيز على الافكار الاشتراكية واهدافنا الثورية تحول دون ظهور الافكار الرجعية والانتهازية.

ان الثورة تسير فى طريقها وتحدث نوعا من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. لكن هذه التغييرات موضوعية وتأثيرها فى الجماهير لا يكون كتأثير التغييرات الفكرية .. فاذا سبقت الأخيرة الأولى ومهدت لها فان الأثر يكون أقوى لأن الناس تكون قد فهمت معنى هذه التغييرات .. ولكن أى تغيير موضوعى سواء فى النواحى الاجتماعية أوالاقتصادية أو السياسية دون ابراز الهدف منه يمكّن لبعض العناصر أن تستغل هذا التغيير فى غير صالح مجتمعنا .. وليس التثقيف الاشتراكى ضروريا بالنسبة للأفراد فقط أو بالنسبة للتنظيم الشعبى فقط بل أهميته ظاهرة لجميع المستويات سواء فى جهاز الدولة أو الأجهزة الشعبية .. فلا يمكن أن أطلب من شخص لا يؤمن بالاشتراكية ولا يؤمن بالديموقراطية ولا بأهداف الثورة .. لا يمكن أن أطلب منه أن يطبق هذه الأهداف فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى .. وهذا يبين لنا أهمية ايجاد الطليعة الثورية التى تستطيع أن تقود الجماهير فى هذا الاتجاه .

لا يمكن أبدا — وقد ثبت هذا — أن يوجد تعايش بين العناصر التقدمية والعناصر الرجعية .. لقد كانت العناصر الرجعية تتربص باستمرار .. وأمكنها أن تنقض فى سوريا وتغير الأوضاع فيها .

أما من ناحية موضوع مجلس الأمة بصرف النظر عن وضعه .. أنا تقدير بالنسبة لأعضائه الحاليين أنهم قد انتخبوا بطريقة غير سليمة .. لأن طريقة الانتخاب المباشر تؤدى دائما الى ظهور العناصر الاقطاعية فتسيطر على الجماهير

خصوصا فى الريف وذلك نتيجة لوجود النزعة القبلية والعصبية وهى من رواسب العهود الاقطاعية الماضية .. وقد كان من نتيجة اجراء الانتخابات بهذه الطريقة دخول بعض العناصر التى لا تؤمن بهذه الثورة الى مجلس الأمة .. هذه العناصر لا تؤمن بالأهداف الاشتراكية ولكنها تؤمن بأهدافها الخاصة .. وهذا فى رأيى ليس أمرا قاصرا علينا .. فمن الانتقادات التى توجه للنظام البرلمانى فى انجلترا أن النواب هناك لا يمثلون حقيقة الشعب أسلم تمثيل .. لأنهم ينتمون الى طبقات معينة — رأسمالية أو اقطاعية — ولها نفوذ معين يؤثر على الجماهير .. وبعد أن ينتخبوا فى المجالس النيابية ينفصلون عن الذين انتخبوهم لأنهم ليسوا من طبقتهم .. وبذلك يحدث انفصال بين أعضاء المجالس وقاعدتهم .. وانفصال بينهم وبين جهاز الحكم .. وكل هذا ناتج عن طريقة الانتخاب المباشر فى الدوائر الانتخابية .. وعلاج ذلك أن يكون الاختيار من النقابات والاتحادات التى تمثل فعلا قطاعات فى المجتمع ومن الممكن أن تمثل الشعب أصدق تمثيل .. ونخرج من هذا بأهمية المنظمات التى يقال عنها منظمات جماهيرية وهى التى تجمع القطاعات الجماهيرية فى الشعب .. فهذه هى التى يجب أن تعطى لها أهمية خاصة لأنها هى التى تستطيع أن تبث الأفكار الاشتراكية .

عملية تنفيذ المشروعات .. تنفذ المشروعات بطريقة رأسمالية .. واستمرار ذلك سيؤدى الى أزمات وهى الأزمات التى تعانيها الرأسمالية .. عندما ينفذ مشروع على أساس الربح .. ولم تأتى أرباح .. فتكون النتيجة توفير عدد من العمال .. والتقليل من الجودة .. حتى يحصل على ربح .. عملية تنفيذ المشروعات بطريقة رأسمالية .. لو وجدت فى المؤسسات .. تؤدى الى أزمات .. مثل الأزمة التى يمر بها النظام الرأسمالى ..

أما النقطة الخاصة بديوان الموظفين .. وتعدد الفتاوى حول موضوع واحد .. فيرجع ذلك الى عدم تحديد الاختصاصات .. فتاوى ديوان الموظفين يشترك فيها ديوان الموظفين ومجلس الدولة ومفوض من مجلس الدولة موجود فى كل وزارة .. وتكون النتيجة أن لكل منهم فتوى .. قد تكون متعارضة .. وفى النهاية لا يوجد رأى صحيح بالنسبة لمشاكل الموظفين .

بالنسبة للترقية .. أعتقد أن السبب المباشر فى تقييد هذا النظام .. قانون الموظفين الحالى الذى يحدد درجة الموظف المالية بالترقى .. أعتقد عند تطبيق القانون الجديد سيقضى على هذه الناحية ويقضى على تسابق الموظفين للحصول على الدرجة .. وسيل طلبات الوزارات فى اعتمادات جديدة للتعزيز .. كما ستقدم خدمات للموظفين .. سواء خدمات اجتماعية أو اسكان وكلها تؤدى الى تخفيف أعباء المعيشة عن الموظفين .

نقطة أخرى .. الاهمال .. ما يردده الناس .. المهمل لا يأخذ جزاؤه .. يقال عن شدة الاصابة بدودة ورق القطن هذا العام .. أنها نتيجة اهمال .. لا بد من مؤاخذة المهمل ليكون عبرة لغيره .. موضوع اصابة القطن هذا العام وطريقة معالجته بتقديم التسهيلات التى أعطيت للمزارعين .. فانها تخفف بعض الشىء .. لى رأى بدل تأجيل السلفيات التى أعطيت لهم .. تعطى لهم قروض تسدد على فترة طويلة بدون فوائد .. وهذه تساعدهم فى مقابلة أعباء حياتهم .. فلو استطعنا اعطاء قروض للفلاح يسددها على فترات طويلة بدون فوائد .. ستؤدى الى نوع من الرواج الاقتصادى .. بنك التسليف عندما يؤجل السلف .. سيدفع البنك المركزى قيمة هذه السلف لكى يستطيع أن يقوم بالتزاماته .. اذن المبلغ لم يتحرك .. لكن بمجرد وصول النقود لايد الفلاح تعمل نشاطا اقتصاديا .

السيد الرئيس : نكتفى بهذا اليوم .. ونستكمل المناقشات غدا الساعة السابعة مساء .

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الحادية عشر مساء .

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية